Democracy and institution of civil society

الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني

م. دورين بنيامين هرمز
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الملخص

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وحماية الديمقراطية في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسمية منظمات المجتمع المدني سواء كانوا مدافعين ، المنظمات غير الحكومية ، نقابات ، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي يكفل حقوق الانسان وحرياته . هذا ولا يقتصر المجتمع المدني على التطوع الفردي فقط بغرض تحقيق فائدة اجتماعية للناس ، بل تشمل أيضا حرية تأسيس مؤسسات أهلية تعمل في المجال السياسي .

ان المجتمع المدني من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوي، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى .

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات .

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة وكل هذا يتفعل في ظل النظام الديمق

Abstract

Civil society contributes daily in the promotion and protection of democracy all over the world. However different naming civil society organizations, whether they are defenders, non-governmental organizations, trade unions, student clubs, trade unions, university institutes, bloggers or charities that work with groups vulnerable to discrimination-the actors of civil society are working for a better future and share in the general objectives to achieve justice,equality and respect for human dignity under a democratic system to ensure human rights and freedoms. This is not limited to civil society to volunteer an individual only for the purpose of achieving social

benefit for the people, but also the freedom to establish institutions of civil works in the political sphere.

The civil society in terms of principle, knitwear of the relationships that exist between its members on the one hand, and between them and the state of the other. These relations are based on mutual interests and benefits, hiring, understanding and diversity and the rights and duties and responsibilities, and accountability of the state at all times, which necessitates where it accountable , hand procedural, this fabric of relations requires in order to be meaningful, that is embodied in the institutions of voluntary social, economic and cultural rights multiple together constitute the basic rule that underpin the legitimacy of the state on the one hand, and a means of accountability if needed, on the other.

And civil society is a society largely independent from the supervision of the state direct,it is characterized by independence and automatic regulation and the entrepreneurial spirit of individual and collective,and volunteer work,and enthusiasm to serve the public interest,and to defend the rights of vulnerable groups,and even though it elevates the status of the individual,but it is not an unincorporated community on the contrary,community solidarity through a wide network of institutions.Growing importance of civil society and the maturity of its institutions for his role in organizing and activating the participation of people in their destiny and confront the policies that affect their livelihoods and increase their impoverishment,and what is its role in spreading the culture of creating self-initiative ,the culture of institution-building,culture upholding the citizen,and the emphasis on the will of the citizens in the historical action and attract them to the yard historical action and contribute effectively to the achievement of the great transformations of the communities do not even leave the monopoly of the ruling elites and all this

المقدمة

يثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ، كما يثير أيضاً العديد من الإشكاليات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات المختلفة . ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى .

ومع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد علينا في الوطن العربي لم يكن متداولاً من قبل في خطابنا العام أو يحظى باهتمام الباحثين. وكعادة المثقفين العرب فقد تلقفوا المصطلح الوافد بالدراسة والتحليل وصدرت العديد من الدراسات حوله كما عقدت ندوات علمية وخصصت بعض الدوريات أعدادًا كاملة لتناوله من مختلف جوانبه. واختلف الموقف من المجتمع المدني فهناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشاكلنا، وهناك من يتحفظ عليه بل ويناصبه العداء خاصة وأن الدعوة للمجتمع المدني جاءت أساساً من هيئات أجنبية قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع وتم التطرق لهذا الموضوع داخل ثنايا البحث. كما يأتي التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذى تبلور ونضج في أوروبا في سياق مختلف تماماً وزرعه في الوطن العربي الذى له تاريخه الخاص وتراثها المختلف.

إلا أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدني ينطلقون من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة ويساعد على اشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس مما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى. ولأن العديد من المجتمعات العربية تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع في تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وسيكون لها آثارها القريبة والبعيدة فإنه من الخطأ أن نتجاهل هذه الظاهرة أو أن ننعزل عنها بل يتعين علينا أن نبحث عن الموقف السليم الذى نتخذه منها مما يتطلب أن نتابع كيف تبلور هذا المجتمع وأهم الوظائف التي يقوم بها حتى نكون قادرين على حسم موقفنا منه والتعرف على مدى الحاجة إليه في الوطن العربي والدور الذى يمكن أن ينهض به في المرحلة الحالية من تطور المجتمعات العربية.

منهجية البحث

1- اهمية البحث

أ- اهمية البحث تكمن في اهمية كل من الديمقراطية من جهة والمجتمع المدني من جهة اخرى

ب- وجود علاقة تبادلية وثيقة بين المصطلحين لان الديمقراطية هي الوجه السياسي للمجتمع المدني لأنها تعبر عن صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس طبقا لقواعد دستورية متفق عليها داخل الدولة

ج-تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية

2- هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق هدف اساسي هو تقديم تأطير نظري وتحليلي لمفهوم المجتمع المدني في ظل النظام الديمقراطي .ومن هذا الهدف تتفرع اهداف فرعية تتمثل في تشخيص وظائف ومكونات ومؤسسات المجتمع المدني ما لها وما عليها ،ودورها في اعطاء صورة مشرقة للنظام الديمقراطي

3- مشكلة البحث

ان اللافت للنظر التباس مفهوم المجتمع المدني وتناقضه واختلاطه في الفكر العربي الراهن إلى درجة يضيع معها جوهره ومضمونه والأسس التي يقوم عليها مع تراجع في اداء مؤسساته ، مع تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوناته وقيمه. ويرجع أصل هذا الالتباس إلى أنه لم يتم التعامل معه بوصفه مفهوما حديثا نشأ وتكوّن مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب، مترافقة مع تحوّل غير مسبوق في السياسة والثقافة والفكر والاجتماع، ما أسس لنشوء مفهوم الفرد والحرية الفردية والعلاقات المدنية المختلفة، بما يشكل اختلافا جذريا عن تلك القائمة في مجتمع القبيلة والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بـ " المجتمع الأهلي " الذي تحدده الروابط الدموية كالقرابة والمعتقد.

4- فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من انه من الصعب الفصل ما بين الديمقراطية كمفهوم ونظام والمجتمع المدني كمؤسسات لان هذه المؤسسات هي لازمة اساسية من لوازم التحول الديمقراطي وبدون هذه المؤسسات تصبح الديمقراطية ناقصة وهذا ما تحاول الدول العربية العمل به والقضاء على حالة الالتباس الذي يرافق مفهوم المجتمع المدني الذي ما زال بحاجة الى الكثير من الاهتمام لدى هذه الدول .

اولا- ماهية الديمقراطية :

تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات وتقوم فكرتها الاساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة.

كما ان مفهوم الديموقراطية من اكثر المفاهيم التي تثير جدلا واسعا بين المختصين ورجل الشارع العادي على حد سواء ، فرغم قدم المفهوم وكثرة التطبيقات السياسية له في دول العالم المختلفة فان هذا المفهوم لم يجد حتى الان تعريفا جامعا بل ان كل نظام سياسي مهما كان استبداديا فانه يدعي انه يسعى لتحقيق الديمقراطية وحتى النظم الشيوعية والفاشية تدعي هذا.

واذا ما رجعنا الى ما قبل (2500) عام تقريبا نجد ان الترجمة الاصلية للمصطلح الاغريقي يتكون من شقين هما (demos) ومهناها الشعب و(kratos) ومهناها الحكم ليتكون المصطلح حكم الشعب .

وفي مرحلة تاريخية لاحقة غدت الديمقراطية تعني "حكم الشعب بالشعب" وذلك بحكم الصعوبة في ان يحكم الشعب نفسه ، فظهرت الديمقراطية بشكلها الجديد وتحول الشعب من حاكم الى محكوم حيث الحاكمون يباشرون السلطة نيابة عنهم .(1)

اما اذا تطرقنا الى الديمقراطية في المنطقة العربية فيرجع تاريخ الانشغال العربي بقضية الديمقراطية ومحورها الى بدايات عصر النهضة العربية الحديثة (المشاركة الشعبية في العملية السياسية) وذلك من خلال الاهتمام بطبيعة انظمة الحكم ووظائفها واهدافها ونوع العلاقة بين بينها وبين المجتمع وصولا الى اسس التحديث اللازم لمواجهة التحديات الكبرى التي كان يعيشها العقل والواقع العربيين . وبقيام انظمة الحكم الجديدة بعد سقوط الدولة العثمانية وانتقال البلدان العربية من نطاق نفوذها الى نطاق النفوذ الاستعماري الغربي وتأثير هذه الدول في تشكيل هذه الانظمة وقيامها وفقا للنموذج السياسي السائد في الغرب .(2)

ان مصطلح الديمقراطية قد دخل الى اللغة العربية في القرن التاسع عشر بتعريب اللفظ الاغريقي ومنذ ذلك بدا الفكر السياسي العربي يبحث في النظام الديمقراطي الا ان دلالته ومضمونه يمكن ان نجد له جذورا في المرجعية التاريخية العربية

يمكن القول ان غياب مفهوم جامع للديمقراطية لا يعني اننا امام مشكلة حقيقية فالمفهوم ليس نظرية جاهزة بقدر ما هو بناء حي واداة متغيرة لتغير الواقع وحتى تكون في الجانب الامين فان الاسلوب الامثل يكمن في تبني ابسط قبول للمفهوم شرط ان لا يخل بجوهر الديمقراطية الحقيقي القائم على احترام الراي الاخر والاقرار بالحق في الاختلاف

ولهذا السبب فقد ظهرت العديد من التطبيقات للديمقراطية ومنها ظهور مفهوم الشراكة كمفهوم اساسي يمكن استخدامه في تعريف الديمقراطية ولكن بعد تحديد ابعادها كما يرى كوهين بان ابعاد الديمقراطية هي :-

1- مساحة الديمقراطية
2- عمق الديمقراطية
3- مدى الديمقراطية

فأما البعد الاول يشير الى حجم مساهمة افراد المجتمع والذي هو عبارة عن:-

$$\text{حجم مساهمة الافراد} = \frac{\text{نسبة عدد الافراد الذين يشتركون في عملية العزم الفعال}}{\text{العدد الكلي لأفراد المجتمع}}$$

وهناك ثمة عوامل تؤدي الى تقليص مساحة الديمقراطية كالقيود القانونية والضغوط الاجتماعية والجهل بالحقوق.

واما البعد الثاني يشير الى نوعية شراكة ومساهمة افراد المجتمع ، فوعي الافراد من الامور التي تؤثر على عمق الديمقراطية والمجتمع الذي يفتقد فيه الافراد للوعي لا نتوقع منه مساهمات فاعلة وذاتية.

في حين يشير البعد الثالث الى كونه مؤشرا دقيقا يتحدد به مدى نفوذ وتأثير الديمقراطية وقابليتها على البقاء والاستمرار في المستقبل .(3)

ثانيا: اشكال الديمقراطية

للديمقراطية ثلاثة اشكال هي :

- الديمقراطية المباشرة : هي اقدم صور الديمقراطية حيث كانت متبعة في المدن اليونانية القديمة ولكنها اختلفت في العصور الحديثة وفيها يكون للمواطن حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة وتحكم الحكومة الشعبية وفي هذا الشكل يمارس الشعب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث ان الشعب يقوم بوضع بعض القوانين ويتولى تنفيذها وادارة المرافق العامة .(4)

ولا يأتي هذا الشكل من الحكم الا اذا كانت الدولة صغيرة في مساحتها قليلة في عدد سكانها وبالتالي يستطيعون الاجتماع لمناقشة قوانين ودستور الدولة ، الا ان هذا النوع لا يخلو من عدد من العيوب لعل اهمها ان التطور الملحوظ في الحياة الاجتماعية والسياسية وكبر مساحات الدول والاكتظاظ السكاني جعل من الصعوبة وضعه موضع التطبيق الا في سويسرا وهي الدولة الوحيدة التي تتبع نظام الديمقراطية المباشرة حيث لا يمكن تمرير أي تعديل دستوري في سويسرا دون الحصول على موافقة من مستويين،

المستوى الأول هو الوطني
المستوى الثاني هو الكانتون (المقاطعة)
فلكي يمرر القرار يجب أن تجتمع موافقة أغلبية الناخبين على المستوى الوطني مع موافقة أغلبية الناخبين في كل كانتون حيث تعرض القوانين والتشريعات قبل تبنيها من قبل البرلمان
على المجتمع المدني وعلى تجمعات المواطنين المفتوحة في الكنتونات لاستطلاع الآراء وتقديم المقترحة، تدرس مقترحات المواطنين من قبل لجان برلمانية مختصة قبل مناقشة هذا المقترح في البرلمان ويستطيع المواطنون حجب اي قانون (فيتو) عبر استفتاء شعبي يستطيع الدعوة اليه(1%) من الناخبين ومن خلال توقيع عريضة.

- الديمقراطية غير المباشرة (النيابية) : نشأت هذه الديمقراطية في انكلترا اول مرة كنظام نيابي .

ولهذا النوع من الديمقراطية تاريخ طويل في بريطانيا املتها عليه الظروف للأخذ بها، خاصة بعد كثرة استدانة البلاط الملكي الانكليزي للأموال من المجالس الاهلية في المقاطعات الانكليزية مما دفع هذه المجالس بمطالبة البلاط تشكيل مجلس يراقب عمليات صرف الاموال المستدانة منهم ومحاسبته ، بعدها انبثق عن المجلس لجنة تخطيط عمليات الصرف داخل البلاط وتشكيل هيئة للمحاسبة مما جعل من تلك الهيئة ان تشكل قوة اقتصادية تهيمن على البلاط وبالتدريج سحب الصلاحيات منه .
وبسبب النزاعات آنذاك بين النبلاء ورجال الدين مع الشعب ادى ذلك بالنهاية الى تشكيل مجلسين هما (مجلس اللوردات ومجلس العموم) وتقرر فيما بعد مساواة المجلسين في الاختصاصات وصدور القرارات بأغلبية كل منهما الا ان ما كان يميز النواب في تلك الفترة انهم كاموا يمثلون دوائرهم فقط ويتسلمون من ناخبيهم تفويضا مكتوبا يحدد لهم مهمتهم وكان عليهم ان يقدموا تقريرا بأعمالهم للناخبين ولكن عندما اتسعت سلطة البرلمان تراجع عن مسالة تمثيل النائب لدائرته واصبح ممثلا للامة كلها ومستقلا عن ناخبيه.(5)
وعليه يمكن تعريف الديمقراطية غير المباشرة بانها النظام السياسي الذي يعتمد على البرلمان حيث يختار الشعب نوابا لممارسة السلطة ويتم ذلك بواسطة الاحزاب السياسية وتعطى السلطة لهيئات تتولى ممارستها نيابة عنها .
ولهذا النوع من الديمقراطية اركان هي :
1- يكون البرلمان منتخبا من قبل الشعب
2- ان يكون عضو البرلمان ممثلا للامة كلها لا لناخبي دائرته فقط
3- ان يستقل عضو البرلمان عن ناخبيه خلال فترة نيابته
4- ان ينتخب عضو البرلمان خلال مدة معينة

- الديمقراطية شبه المباشرة: هي الشكل الثالث للديمقراطية وتتوسط النوعين الاول والثاني ، يقوم هذا النوع على حق الشعب في التدخل بصورة مباشرة في الشؤون العامة والتشريع في ظروف معينة في نفس الوقت ينتخب فيه الشعب برلمانا ينوب عنه

اي بعبارة اخرى ان النظام الديمقراطي شبه المباشر يخول الشعب او هيئة الناخبين حق المراقبة الكاملة للبرلمان او المجلس النيابي ، فله حق الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان وله حق اقتراح القوانين التي يرغب فيها بل ان سلطة الشعب تمتد لمراقبة النواب والبرلمان كوحدة محاسبة فمن حق الشعب اقالة الناخب قبل انتهاء مدة انابتهم وله ايضا ان يقترع على حل البرلمان كله قبل انتهاء المدة المقررة لبقاء البرلمان.
ان هذا النوع من النظم يعد اقرب الى الديمقراطية الحقيقية من حيث ان الديمقراطية المباشرة مستحيلة عمليا والديمقراطية النيابية تجعل السيادة الفعلية في يد البرلمان ، لذا تميزت الديمقراطية شبه المباشرة بما يأتي:
أ- احكام مراقبة الشعب على البرلمان .
ب- عدم استبداد الاغلبية البرلمانية بعد توزيع السلطات التشريعية بين البرلمان والشعب .
ت- ان القوانين تأتي فيها معبرة عن ميول الشعب ورغباته.

ثالثا: مكونات وعناصر الديمقراطية
1- التعددية السياسية: تقوم الديمقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي وهذا يدعو الى ممارسة الناخبين لحقهم في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة لإدارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة.

ان أحد المبادئ الهامة التي لابد من نشرها كثقافة للشعوب التي تريد أن تنهض، وتخرج من دائرة الاستبداد، وخاصة من يريد أن يعمل بالحقل السياسي هو مبدأ الإقرار بوجود التعددية السياسية.

التعددية السياسية لها تعريفات كثيرة وهى متفقه في المضمون ومختلفة في طريقة التعبير أختار من بينهم تعريفين اثنين، أولهما للدكتور سعد الدين إبراهيم فيقول عن التعددية هي" مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها" ، والتعريف الثاني وهو أشمل وأعمق وهو للدكتور أحمد صدقي الديجانى حيث تحدث عن التعددية قائلاً " هي مصطلح يعني أولا الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة ...وبقي ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات...ومن ثم الأولويات وبقي ثالثاً أيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب."

ولا أتفق مع من يقول أن التعددية السياسية ترجع جذورها السياسية إلى الفلسفة السياسية الليبرالية حيث أشار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك حول الحكومة المدنية في العام 1689 إلى أن الدولة ينبغي أن تقوم على الرضا، وأن الحكومة لا ينبغي أن تعتمد على السلطة المطلقة أو الأحادية، فالحقيقة التي لا مراء فيها أن الإسلام قد أقر بالتعددية في أوسع صورها وقد عاش المشركين واليهود والنصارى والمجوس في ظل الدولة الإسلامية دون أي تعرض للاضطهاد، أو إجبار على ترك دين أو معتقد أو فكر، كما أن الصحابة أنفسهم قد شاعت بينهم رؤى مختلفة لأسلوب الحكم، ولكن لا يجعلنا ذلك أن ننكر دور الغرب في بلورة هذه الأفكار في نظام سياسي متكامل لا يضيرنا أن نأخذ منه، أوان نستلهم الحق أينما وجدناه، وأن نعترف بتقصيرنا في تدعيم الأفكار، وتناولها كنظام سياسي للحكم يمكن تصديره .

والتعددية السياسية قد بنيت بالأساس على احترام التعدديات المتنوعة، والمختلفة، والمتضادة كالتعددية الدينية، والتعددية المذهبية، والتعددية الفكرية، كما أن التعددية السياسية تعنى صحة الجسد ويقظة العقل وصحوة الروح وما يتبع ذلك من تعدد البرامج الإصلاحية والمذاهب التطبيقية في كافة مجالات الحياة مما ينشأ عنه اختيار الأفضل وتقديم الأولى كما يقول د .طارق عبد الحليم .

لقد تم بناء الأحزاب السياسية على نظرية التعددية السياسة، وحق كل فصيل سياسي وطني على تقديم بديل للنظام الحاكم وتبنى وجهات نظر مغايرة، أو وسائل بديلة لما هو مطروح على الساحة في إطار الوسائل السلمية ونهج حرب سلمية سياسية بين الأحزاب لإقناع الآخر، وبتحصيل مصلحتهم، و إقناع الرأي العام ببرامجهم.

أحد تعريفات السياسة هو فن إدارة العلاقات؛ ومواصفات هذه العلاقات أنها بين أطراف مختلفة تماما في النهج والفكر، وبين أفراد لا يطع أحدهم الآخر مما يضع التعددية السياسية كرابط أساسي في التعامل السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

عندما يدخل الفرد إلى المعترك السياسي ويحاول إقناع الشعوب المقهورة بضرورة الإقرار بالتعددية السياسة، فلابد له من التركيز على البعد الثقافي والاجتماعي والنفسي لها قبل البعد السياسي، حيث أن البعد السياسي لا يهم إلا فئة قليلة من المجتمعات، ولكن هناك أبعاد أخرى لابد من إيضاحها والتركيز عليها

ونخرج مما سبق ببعض القواعد الضابطة لفهم التعددية السياسية:

- مشروعية تعدد الآراء والأفكار حيث أن المجتمعات لا تتكون من أفراد، أو أحزاب متطابقين ومتجانسين، ولكنها تتكون من مجموعة من العلاقات المختلفة في الدين والمذاهب والأفكار والتعليم والاتجاهات.
- التعددية السياسة تعنى الإقرار بحق الجميع في التعبير عن الرأي، وتداول السلطة والاعتراف بذلك واحترامه وتقبل كل ما ينتج عن التنوع والتعدد.
- أن الهوية الوطنية وما يلزمها من مدركات كالدين،والوحدة،والتعايش المشترك،ومصلحة الوطن هي القاعدة التي ينبغي أن تنطلق منها التعددية، فلا ينبغي مثلاً أن يتم محاولة النيل من هوية الشعب المصري المسلم ومحاولة النيل من دينه باسم التعددية أو القدح في مسلماته كالشريعة الإسلامية، ولكن ليطرح هذا الفصيل السياسي ما عنده، وليكن صندوق الانتخابات حكما بين الجماعات والأحزاب في إطار احترام متبادل بين الجميع،أو أن يتم المساس بالهوية العربية لمصر أو الدعوة إلى التدخل الأجنبي.
- التعايش السلمي الآمن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسة هو النتيجة الطبيعية لانتشار ثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها.

●التعددية السياسية تدعو إلى العمل على أساس القواسم المشتركة، والمصالح المتبادلة، والملفات المتفق عليها، وقبل ذلك وبعده مصلحة البلاد والشعوب، ونبذ الفرقة، ومحاربة الاستبداد والديكتاتورية والحكم الشمولي والأحادي.
نقلا عن الموقع الاليكتروني بقلم امجد ابو العلا

2- التداول السلمي للسطلة :
تفقد التعددية مضمونها وقيمتها في ظروف احتكار السلطة لان التعددية تتطلب اعطاء فرص متماثلة لكافة الاحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبين بشان تولي السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرنامج الاكثر قبولا من وجهة نظر اغلبيتهم ، وهذه الالية تجعل من جمهور الناخبين حكما بين الاتجاهات السياسية المتعددة وتمنح فرصة الحكم دوريا لصالح هذا الاتجاه او ذاك حسب انجازاته ومواقفه .
ويشكل التداول السلمي للسلطة اهم مؤشر للديمقراطية لأنها اطار سياسي وقانوني لا ينطوي على تنظيم للسلطة السياسية ومزاولتها وانما ينطوي على تنظيم لانتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية ، بمعنى ان القواعد والاجراءات التي تجري بموجبها عملية اسناد السلطة السياسية وتداولها من قبل القوى السياسية.

رابعا: ماهية المجتمع المدني

ان فكرة قيام العقد الاجتماعي هي بداية المنطلق النظري في اعتبار المجتمع سابقا على الدولة وقادرا على تنظيم نفسه خارج عن الدولة ومصدر شرعية لها ، ان فكرة المجتمع المدني اجمالا هي علاقة ثابتة بين ثلاثة اقطاب هي (المواطن، المجتمع ، الدولة).
ان منظمات المجتمع المدني تقوم على اساس الرضا والاختيار من جانب الافراد المنتمين له والذين يتمتعون بشيء من الاستقلالية والمساواة وبالتالي توافر هذه العناصر يسمح بوجود مجتمع مدني قوي يكون هو القاعدة بدوره لدولة قوية.
واذا اردنا ايضاح مفهوم المجتمع المدني نجد ان علماء الاجتماع والسياسية لا يختلفون على اهمية وضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المجتمع المدني ولكن هناك اختلافات حول المفهوم وهذه الاختلافات فكرية وايديولوجية تحاول كل منها اعطاء هذا المجتمع صيغة معينة تتماشى مع ما تطرحه هذه النظريات من مفاهيم وما تسعى لتحقيقه من اهداف.
ويمكن القول عنه انه مجتمع المدن وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدنية لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي اذا مؤسسات ارادية او شبه ارادية يقيمها الناس وينخرطون فيها وينسحبون منها وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع القروي الذي يتميز بكونه مؤسسات طبيعية حيث يولد الفرد منتميا اليها ومندمجا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والعشيرة .(6)
وهو ذلك المجتمع المتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق نسق من التشكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتماعي والفكري بعيدا عن هيمنة الدولة والالتزام بالأنظمة الدستورية والقانونية في البلاد.
يعرف كذلك انه المجتمع المتشابه ذاتيا والمنتظم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وافراده بالنفع المباشر وهو المنتج للدولة والسلطة والمراقب لها من خلال قواه ومؤسساته وتنظيماته الفاعلة والمتخصصة بالوان العمل المدني الشامل.
وبالنظر الى المجتمع المدني باعتباره مجال الارتباط بين الافراد والجماعات الصغيرة التي تستهدف الصالح العام كل وفقا لتصوره الفردي للفرد او للجماعة ، وبذلك يعتبر المفهوم مختلف عن مفهوم المجتمع السياسي والذي هو مجال الارتباط بين القوى والاحزاب والافكار السياسية بشان تنظيم المنافسة والصراع بينما يتعلق بالسلطة السياسية وممارستها في الدولة والمجتمع .
ان الدولة والمجتمع المدني ليسا مفهومين متقابلين بل هما مفهومين متكاملين حيث :-
1- لا يمكن ان ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته دون وجود دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية تعمل على فرض القانون ، من جهة اخرى من الصعب تصور دولة وطنية وقوية يلتف حولها اغلب المواطنين دون مجتمع مدني يسندها والا فإنها تتحول الى دولة معزولة تؤدي دورها عن طريق اجهزتها البيروقراطية (*).

اما الدولة ذات العلاقة الترابطية مع المجتمع المدني هي الدولة الليبرالية الديمقراطية وهي الدولة التي يكون فيها المجتمع المدني مصحح مسار لها حين تحاول الخروج عن مسار دولة القانون والمؤسسات.

2- ان الدولة والمجتمع المدني مترابطان كليا وليسا مستقلين فلكل نظام سياسي مجتمع مدني متماشي معه (الحديث عن الانظمة الديمقراطية وليس الشمولية) لان المجتمع المدني جزء من السياسية لأنه لا يمكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية عليه دون فهم تطور الدولة الحديثة .

3- ان الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياستها لذا لابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني وتمثل الدولة في الوقت نفسه: الاطار الذي يحتضن حركة المجتمع المدني ونشاطه حيث لا بديل عم دولة قوية ولكن بشرط ان تكون دولة ديمقراطية تقوم على احترام القانون والمؤسسات الدستورية وليست استبدادية . من جهة اخرى عندما نتحدث عن دولة قوية لا يعني انها تلغي المجتمع المدني فالدولة القوية هي التي تقوم بمهامها وتبني المؤسسات التي تستطيع ان تقوم بواجبات الدولة التي تضمن سيادة القانون والحريات وهذه الخطوة بدورها اساسية لازدهار المجتمع المدني ومؤسساته .

4- ان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض ، فالمجتمع المدني ما هو الا احد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه وان المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الاساسية من اقتصادية واجتماعية وتعليمية . اذن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ويكون موجود من اجل موازنة قوتها .(7)

خامسا- وظائف و مكونات المجتمع المدني

ان القيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية الى مستوى العمل المؤسسي، فاذا كانت هذه المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية فان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ، اذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها الى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وانتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة .(8)

ومن خلال توفير الشروط الضرورية لترسيخ الديمقراطية باعتبار مؤسسات المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية واعتبارها نظام ناجح وسليم كريقة واسلوب لتسيير المجتمع.

ومن هنا تبدو لنا عدة وظائف للمجتمع المدني ليقوم بها وهي :

1- وظيفة تجميع المصالح: ويتم ذلك عبر بلورة المواقف الجماعية من التحديات والقضايا التي تواجه اعضاء هذه المؤسسات ومن اجل التحرك بشكل جماعي لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم وفق هذه المواقف ويتحقق هذا عبر المنظمات والنقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية واكتساب التجربة حول كيفية حل مشاكلهم والحفاظ على مصالحهم ، وهذا كله ضروري لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع ككل ومنها الديمقراطية السياسية.

2- وظيفة حسم وحل الصراعات: بواسطة مؤسسات المجتمع المدني يتم حل معظم النزاعات والعلاقات الداخلية المتوترة بين اعضائها بطرق سلمية وودية من دون اي تدخل من قبل الدولة واجهزتها ، وهذا هو اساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية ، فعندما يستطيع الاعضاء داخل مؤسساتهم المدنية حل نزاعاتهم وخلافاتهم بشكل سلمي فانهم بذلك سيكتسبون الخبرة والتجربة والثقافة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بصورة سلمية من خلال الحوار والتفاوض واكتساب الثقافة الديمقراطية والخبرة والاعتراف بالأخر وبحقوقه الامر الذي سيؤدي الى تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وادارة الصراع بشكل سلمي.

3- زيادة الثروة وتحسين الاوضاع: اي توفير الفرص لممارسة عمل او نشاط يؤدي الى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مما يجعل المواطن قادر على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بقضايا المجتمع العامة . هذا بعكس سوء الاحوال الاقتصادية التي ينشغل فيها المواطنين في البحث عن لقمة العيش بحيث لا يتوفر لهم الوقت الكافي لممارسة المشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع ويصيبه بالشلل.

4- افراز القيادات الجديدة : لكي يواصل المجتمع تقدمه فانه بحاجة دائمة لاعداد قيادات جديدة تتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس تثق بهم وتلجا اليهم في مواجهة اي مشكلة تقف امامهم ويؤدي وجود هذه القيادات الى توفر الممارسات القيادية الناجحة والتحول من القيادة النوعية او المحلية الى القيادة السياسية التي

تنشط على مستوى المجتمع ككل ، وهكذا تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وانضاجه من خلال ممارستها لوظيفة افراز القيادات .

5- اشاعة الثقافة المدنية للديمقراطية : وهذه الثقافة ترسخ في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتنوع وكذلك ادارة الخلاف بشكل سلمي وهذه القين بمجملها عي قيم الديمقراطية.

اما مكونات المجتمع المدني هي :

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :

- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- الحركات الاجتماعية .
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الأهلية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

واخيرا وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي :

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

سادسا- اشكاليات وسلبيات المجتمع المدني

ان مشكلة المجتمع المدني في العالم العربي هي انتشار سلطة الدولة في مجالات الحياة المختلفة واحتكارها مما يجعل تحرر الافراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية تحت سلطة الدولة ومراقبتها المستمرة ، وفي ظل هذه المراقبة تظهر الدولة على راس المجتمع وتحاول السيطرة عليه عبر القضاء على المعارضة او اضعافها واخضاع المؤسسات الاجتماعية لخدمة مصالحها (الدولة).

ان هذا النوع من الدول اي التسلطية يلغي اي وجود مستقل لمؤسسات المجتمع المدني وتنفي دورها ونشاطها الحقيقي ، بالإضافة لهذا فان هذه الدولة لها موقف يتسم بالتردد وعدم الثقة ازاء مؤسسات المجتمع المدني مثلا انها تسمح بقانون الجمعيات والتنظيمات المدنية ولكنها تضع في الوقت نفسه بعض القيود القانونية والادارية والسياسية .(9)

وعليه هناك سلبيات تحد من فاعلية تكوينات المجتمع المدني العربي وهي :

- ان عددا كبيرا من هذه التنظيمات والمؤسسات يتسم بطابع المرحلية اي انها تختفي بعد فترة من قصيرة من تأسيسها هذا بالإضافة الى ارتباطها في الاغلب بشخص واحد (زعيم الحزب او الامين العام له) وبعد اختفاء الزعيم يتوقف نشاط الحزب

- في بعض الاحيان يتسم تركيب مؤسسات المجتمع المدني بالبساطة في بنيتها داخل المدن الرئيسية والعواصم وهو ما يحرم باقي مواطني المجتمع من المشاركة ، بالتالي ان التحدي الاكبر امام هذه المؤسسات يكمن في ضرورة انتشارها لضمان مشاركة اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع.
- ضعف درجة التجانس في مؤسسات المجتمع المدني العربي وذلك بسبب انتشار الصراعات الحادة والمنافسة الشديدة بين الاشخاص.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني من مشكلات تؤثر على القيام بدورها الحقيقي في بناء الديمقراطية واهمها سياسات النظم الشمولية الاستبدادية حيث تتمركز السلطة بيد فئة قليلة من الافراد .
- من الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هي التمويل حيث ان انعدامه يجعلها غير قادرة على اداء عملها بشكل صحيح وكفاءة عالية لذا تعتمد بعض المؤسسات على التمويل الخارجي مما يجعلها عرضة للاتهام بالعمالة للخارج . ان هذه المشكلة هي اهم المشاكل المعرقلة لعمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني لان هذه المساعدات المالية تؤدي دورا محوريا في تحديد اتجاهات عمل هذه المؤسسات .من جهة اخرى ان هذه المؤسسات تعيش حالة من المعضلة المزدوجة فهي لا تستطيع العمل بدون راس المال ولا تستطيع مواصلة نشاطها اذا اكتفت بالاعتماد على مصادرها الذاتية لاسيما اذا علمنا ان القطاع الخاص يتجنب دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل حقوق الانسان والديمقراطية اما بسبب عدم الايمان بهذه القيم او الخوف على مصالحها من ردود افعال الانظمة القائمة .(10)

ولعل السؤال التالي يتبادر على الاذهان ، ما هي مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني؟

1- ما توفره الحكومات من تمويل للمنظمات التي تدعم برامجها مثل تلك العاملة في مجال التنمية والصحة او تلك المصنفة كمنظمات للنفع العام.

2- ما يرد من دعم المجتمع المدني للمنظمات والمفترض ان يكون هذا الدعم هو المصدر الاساسي للتمويل اذ يعبر عن مساندته لتلبية الاحتياجات الاجتماعية التي تقدمها هذه المنظمات.

3- التمويل الاجنبي المثير للجدل والخاضع لشروط صارمة ، فتوزيع الاموال الاجنبية قد اصبح مصدرا من مصادر التوتر لما تم ذكره اعلاه من حالة التبعية للدولة الممولة.

سابعا- الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني

1- الديمقراطية شرط للمجتمع المدني: ان العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني هي علاقة تبادلية اي كلما ترسخت مؤسسات المجتمع المدني يدل هذا على ان الطريق ممهد نحو النظام الديمقراطي وكلما اتسع هامش الديمقراطية تعززت قدرة مؤسسات المجتمع المدني .

ان الحديث عن الديمقراطية شرط اساسي لتامين فرص قيام مجتمع مدني باعتراف جميع الباحثين حيث لا تستقم كممارسة اجتماعية الا في ظل قوانين وانظمة تسمح للأفراد (المواطنين) بان يعبروا عن انفسهم وينتظموا وفق خياراتهم ومصالحهم.

ومن هنا يكون السؤال عن حالة المجتمع العربي تساؤلا لا ينصب فقط على الديمقراطية ، هل هي حاضرة في الممارسات السياسية والاجتماعية او لا ، بل يتم التساؤل عن القواعد والانظمة التي ترعى الممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الديمقراطية والقانون ، ويقصد بالممارسة الاجتماعية هي الحديث عن جوهر العلاقات بين الافراد والجماعات والقضايا المتصلة بالاختلاف واحترام الاخر واعتماد اساليب الحوار والتفاوض في حل المشاكل.

اما فيما يتعلق بالممارسة السياسية ففيه اشارة الى قبول افكار التعدد السياسي وممارستها والحق في التعبير وتكوين الاحزاب السياسية وتداول السلطة فالديمقراطية شانها شان جميع المفاهيم تشترط ممارستها لتصبح قيمة عملية في الحياة الاجتماعية .

نخلص الى :

- ان العلاقة التي تربط بين تطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن اولوية احداها على الاخرى ، فليس هناك ممارسة ديمقراطية بدون حد ادنى من القدرة على الانتظام حول افكار ومصالح وغايات محددة كما ان نشوء وتكوين مجتمع مدني في غياب الحد الادنى من حرية القول والتعبير والانتقال والانتظام هو امر غير ممكن .

- كما ان الديمقراطية ستظل هدفا قابلا للتحسين والتكيف ضمن ظروف المجتمع الساعي الى حل مشاكله من جانب وبناء مؤسساته المدنية من جانب اخر لكن ذلك لن يتحقق ما لم تجري العمليات الديمقراطية وفق مساراتها المحدودة حتى تصل الى هدفها المرجو من تلك العمليات الواجب اتباعها والتي يمكن تحديد اهمها بالتالي:

أ- انفتاح المؤسسات العامة امام المواطنين دون تفرقة حتى يتفاعل معها بجدية لتحقيق المصلحة العامة من جانب وخلق الثقة بين المواطن ومؤسساته من جانب اخر

ب- اتباع مبدا الشفافية في اعمال المؤسسات العامة والتي تعتبر الاسس التي تبنى عليها العملية الديمقراطية عندها يشعر المواطن بالاحترام الكبير والتقدير لنظامه الذي يتعامل معه بصدق تام .

ث- تنمية نزاهة العمليات الديمقراطية.

ج- ما سبق سيؤدي الى النضج في ايجاد اليات المحاسبة والمساءلة لتحقيق النتائج وتصحيح الاخطاء فعليا وعمليا لكل من يقصر او يحتال على العملية الديمقراطية.

يمكن القول ان النظام الديمقراطي يقوم على اساس :

1- وجود تعددية سياسية صحيحة والتي هي جماعات متعددة تعبر عن تقسيمات المجتمع سواء كان اجتماعيا او عمليا ، وهذا في مجمله تعبر عنه مؤسسات المجتمع المدني اي ان الاخير لا يمكن ايجاده بعيدا عن وجود تعددية سياسية مجتمعية واقعية من اجل ان يأخذ دوره في ممارسة انشطته .

2- تعني الديمقراطية احترام حقوق الانسان والحريات العامة والاعتراف بها كأساس لقيام المجتمع المدني الذي يسمح بحرية تكوين الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية وخلق روح المواطنة ونشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وامكانية التداول السلمي بعيدا عن العنف واستخدام العنف .

3- لقد اصبح المجتمع المدني بوجود الديمقراطية حلقة وصل بين النظم السياسية من جهة وبين الجماهير من جهة اخرى ، حيث ان تقييمات الافراد للواقع السياسي لابد ان يتم من خلال مؤسسات يشكلها المجتمع المدني والذي بدوره يكون العين الفاحصة للمجتمع على سلوكيات الحكومة . ولكن مؤسسات المجتمع المدني العربية لم تعمل لحماية المواطن ولا المصلحة العامة وانما هي حبيسة القائمين بإدارتها لهذه الاساليب يتطلب من الدولة ان تعيد حساباتها في منح مؤسسات المجتمع المدني الحرية في العمل . (11)

يصعب القول ان منظمات المجتمع المدني العربي قد اصبحت طرفا فاعلا ومؤثرا في صناعة تحولات ديمقراطية حقيقية في المنطقة ، ان ظروف هذه المنظمات ودرجة نموها تتغير من بلد لاخر . كما ان المكونات الرئيسية التي تتشكل منها المجتمعات المدنية العربية سواء على الصعيدين المحلي او الاقليمي لم تحسم امرها بشكل واضح تجاه المسالة الديمقراطية ، فأغلبية الهيئات لا تزال تفصل بين الديمقراطية والتنمية وفي مقابل ذلك هناك جمعيات ومنظمات عربية حسمت هذه المسالة وادركت اهمية العرقة العضوية التي تربط بين التنمية بمفهومها الشامل والديمقراطية .

ان معظم انظمة الحكم في العالم العربي تأسست وفق ثقافة سياسية تمجد الحاكم والزعيم وتعطي الاولوية للدولة على حساب المجتمع ، فقد ترتب على ذلك نزوع مستمر من قبل السلطة نحو احتواء المجتمع وتجسد ذلك في واقع قانوني وسياسي ساهم بشكل رئيسي في تعطيل ولادة مجتمعات مدنية ناضجة ، ومن هذه الزاوية من الطبيعي ان يقترن مسار استكمال تشكل المجتمعات المدنية العربية بمدى تقدم مسارات التحول الديمقراطي وهو ما جعل الاستقلالية وحرية تشكل الجمعيات والدعوة الى مراجعة القوانين المقيدة لنشاطها تحتل اولوية في برامج واهتمامات النشطاء والفاعلين في العالم العربي .(12)

واخيرا لا تمثل المشكلة الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني في الوطن العربي في عدم وجود منظمات هذا المجتمع ، فالساحة العربية تتمتع فعلاً بوجود تكوينات المجتمع المدني من أحزاب وروابط اجتماعية واقتصادية واتحادات للطلبة ومنظمات نسائية ونقابات مهنية وأندية وتعاونيات ومنظمات تطوعية وهي تمارس بالفعل أنشطة متنوعة ومتعددة . إنما تتمثل مشكلة المجتمع المدني العربي في عدم فاعليته وفقدانه الاستقلالية في مواجهة الدولة إن موقف الدولة إزاء منظمات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة . فالدولة تسمح قانوناً بالجمعيات والتنظيمات المدنية ، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود والتنظيمات القانونية والإدارية مما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه المنظمات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وحركتها ، وتشمل هذه القيود التي تفرضها الدولة على المجتمع المدني قيوداً تشريعية وإدارية وسياسية ، وفي النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر

على فاعلية تنظيمات المجتمع المدني وتجعل مشاركتها هامشية ومحدودة . فالقاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والتنظيمات المدنية هي قاعدة عدم الثقة . وفي التحليل الأخير تبقى هذه التنظيمات مجرد منحه من المؤسسة العليا أي الدولة وبالطبع من حق المانح أن يمنح عطاياه أو يسحبها ويمنعها وقتما يشاء وكيفما يشاء .
إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية .
والحقيقة إن ذلك لا يعني بالضرورة تقوية الدولة فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها ، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها والطموحات الزائدة لاحتلال كل المواقع ، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة قد يخفي ضعفاً جوهرياً ووجوداً هشاً للدولة ، ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان انها بالفعل قوة حقيقية.(13)
المحصلة إن منظمات المجتمع المدني العربي فقدت فاعليتها وكفاءاتها . فالتنظيمات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية التي تربط بين الأفراد والدولة قد فقدت استقلالها وجوهرها وشرعيتها تدريجياً ، وتحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها البلدان العربية للسيطرة على المواطنين ، مما يعني أنه صارت بمثابة وسائل لتضييق الخناق على المجتمع . وبدون المجتمع المدني يصبح الأفراد مجرد رعايا وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية .
المراجع الأساسية للمحاضرة

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح الترابط بين الديمقراطية والمجتمع المدني اذ لا يتحقق اي منهما في غياب الاخر وانه من الصعوبة بمكان بناء مؤسسات مجتمع مدني في اطار دولة تسلطية تفتقد الشرعية في حين ان عملية بناء المجتمع المدني تنطوي على اعادة بناء للدولة لتصبح دولة مؤسسات تتفاعل مع المجتمع المدني لتطور ادائها نحو الافضل .

اذن لا يمكن بناء في اي مجتمع نغيب عنه مؤسسات مدنية ولا يمكن كذلك تقوية المجتمع المدني في مجتمع تغيب عنه حقوق الانسان وحرياته الاساسية والمؤسسات والاليات الازمة للممارسة الديمقراطية ومن ثم لن تتحقق نتائج ملموسة تعطي الاولوية لاحدى المهمتين بل يتعين السير نحو تحقيقهما معا.
وتوصل البحث الى النتائج التالية:

1- من اجل تفعيل وتدعيم المجتمع المدني في العالم العربي لابد من ان تسعى الانظمة العربية الى توسيع المشاركة بوصفها المظهر الجوهري للديمقراطية وهي التي تتوقف على نوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، اذ ان الثقافة السياسية هي التي تدفع الافراد الى المساهمة والمشاركة فب صنع واتخاذ القرارات السياسية بعكس ثقافة الخضوع التي تجعل الفرد غير قادر على تحقيق استقلاليته عن الدولة وعاجزا عن تحقيق الابداع والابتكار .
2- العمل على اشاعة الثقافة الديمقراطية و ترسيخها على نطاق واسع للنشطاء و المواطنين على السواء .
3- الاهم من ذلك بذل المزيد من الجهود من اجل اصلاح اوضاع منظمات المجتمع الوطني حتى تكون اكثر شفافية و التزاما بضوابط العمل الديمقراطي اذا لا يمكن للمنظمات المشوهة ان تكون مؤهلة لإنجاز مهمة الاصلاح في المجتمعات العربية .

المصادر

1- عمر جمعة عمران التميمي،العولمة و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفراهيدي ، بغداد ، ط1 ، 2012 ، ص 55 .
2- علي عباس مراد – فتحي محمد البعجة ، المجتمع المدني و الديمقراطية و التحديث و التنمية ، " قراءة تحليلية " ، دار الابل للنشر و التوزيع ، بنغازي – ليبيا ، ط1 ، 2005 ، ص 264 .
3- عمر جمعة عمران التميمي ، العولمة و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سابق ذكره ، ص 61 .
4- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،الديمقراطية و الحرية لحقوق الانسان (دراسة في علم الاجتماعي السياسي) ، الدراسات الدولية ، 2006 ، ص 11 .
5- علي عبد العزيز الياسري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية و الامن " العراق نموذجاً " ، المكتبة الوطنية ، ط1 ، 2009 ، ص 76 .
6- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،الديمقراطية و الحرية لحقوق الانسان (دراسة في علم الاجتماعي السياسي) ، مصدر سابق ذكره ، ص 209 .
(*) ان مثل هذه الدولة تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع .
7- http://feker.net/ar/2010/04/05/2389/#sthash.kqSjzZ4X.dpuf
8- محمد عابد الجابري، الديمقراطية و حقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 ، 1994 ، ص116 - 117 .
9- مؤيد جبير محمود الفلوجي ، واقع و مستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 73 .
10- هند محمود حميد ، الدولة و اشكالية المجتمع المدني في الوطن العربي ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 63
11- ثناء فؤاد عبدالله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2004 ، ص 292 – 293 .
12 – عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني مكونات واطاره التنظيمي ، الحوار المتمدن ، العدد985 ، 2004
13- سهيل حسين الفتلاوي ، طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (48) ، 2011 ، ص 7.